

واشنطن تتعهد بالتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين

واشنطن - وعد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بأن السلطات ستحقق "بشكل مناسب" في حوادث الصحفيين الأجانب الذين عانوا من اعتداءات خلال الاحتجاجات في البلاد، حيث طلبت عدة دول التحقيق في هذه الاعتداءات التي تعرض لها مواطنوها العاملون في وسائل إعلام.

وقال بومبيو للصحفيين، بمناسبة نشر تقرير وزارة الخارجية عن الوضع مع الحرية الدينية في العالم "أعلم أن بعض الدول أعربت عن قلقها من أن مراسليها لم يتم التعامل معهم بشكل صحيح. لقد رأينا هذه الاتهامات التي أرسلت إلى وزارة الخارجية".

وأضاف "يجب أن تعلموا وهذه الدول، أننا سنتعامل معها بالطريقة المناسبة وسنعمل كل ما في وسعنا للتحقيق معهم (رجال الشرطة) بقدر ما نستطيع وزارة الخارجية".

وصرح مراقبو حقوق الإنسان من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية الأربعاء بأنه يجب على السلطات الأميركية حماية الصحفيين الذين يغطون المظاهرات المناهضة للعنصرية وليس مهاجمتهم، والقوا باللائمة على الرئيس دونالد ترامب في النهج العدائي تجاه الإعلام.

وقال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، ديفيد كاي، والمقرر الخاص للجنة حرية التعبير، إيبسون لانزا، ومنظمة البلدان الأميركية (أ.أ.إيه. أس)، وهي منظمة أهلية، إن صحفيين تعرضوا لإعتداءات ومضايقات والاعتقال والاحتجاز.

وقال الخبيران في بيان مشترك "الصحافة تلعب دورا رقابيا ضروريا في المجتمعات الديمقراطية"، ودعوا السلطات إلى ضمان حق العامة في الحصول على معلومات بشأن الحركة الاحتجاجية. وأضافا أن هجمات ترامب اللفظية على الإعلام "تساهم

في بيئة من العدائية وعدم التسامح". وبالإضافة لذلك، شجبا عسكرة الشرطة في الولايات المتحدة وهو ما "يشجع منفذي القانون على رؤية المظاهرات والصحفيين على أنهم محاربون". وشددوا على أن استخدام الأسلحة مثل الرصاص المطاطي ضد الصحفيين يحظره القانون الدولي.

وأعلن جهاز تعقب حرية الصحافة الأميركي الاثنان الماضي أن نشاط حقوق الإنسان يحققون في أكثر من 380 حادث اعتداء من قبل الشرطة على الصحفيين أثناء تغطيتهم للاحتجاجات في الولايات المتحدة.

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أواخر الشهر الماضي منغبة مهاجمة الأمن للصحفيين الذين يغطون المظاهرات التي تشهدها ولايات أميركية احتجاجا على مقتل جورج فلويد.

مراقبون لحقوق الإنسان: عسكرة الشرطة الأميركية تجعل من تنفيذ القانون يرون الصحفيين أشبه بالمحاربين

كما دعا الاتحاد الدولي للصحفيين في الـه من يونيو الجاري إلى مقاطعة ضباط الشرطة الأميركية الذين يهاجمون العاملين في وسائل الإعلام أثناء تغطيتهم للاحتجاجات في البلاد، ووضع حد للحرب ضد حرية الإعلام. وتشهد ولايات أميركية احتجاجات على خلفية مصرع المواطن الأفروأميركي جورج فلويد، تتحول أحيانا إلى أحداث عنف بين المحتجين والشرطة التي تعدت على صحفيين وأصابت بعضهم بجروح وصاحبت هذه الاحتجاجات أعمال عنف وسلب ونهب وتخريب للممتلكات العامة والخاصة في عدد من المدن.

احتجاجات ضد الانتهاكات بحق الصحفيين في إدلب

تلقيهم الإسعافات والتأكد من أن حالتهم الصحية جيدة. وفي بيان صدر بعيد الحادثة، اعتبر نشطاء أن "تكرار مثل هذه الممارسات كل مرة بحجج جديدة، يدل بشكل قطعي على وجود سياسة ممنهجة في محاربة الكلمة والصورة الحرة، وهذا يعطي انطباعا عاما بأن المنطقة ليست آمنة للعمل الإعلامي، مع تكرار تلك التعديلات دون محاسبة".

والحادثة ليست الأولى من نوعها، وسبق أن سجلت العديد من حوادث الاعتداء والضرب والاعتقال من قبل عناصر الفصائل المسلحة في الشمال السوري.

وأكد البيان "كنشطاء إعلاميين من ريف إدلب وعموم مناطق سوريا، ندين ونستنكر هذه التصرفات التي تعارضها أطراف معروفة، ونعلن وقوفنا إلى جانب زملائنا النشطاء الذين تعرضوا للضرب، ونؤكد رفضنا لأي تعدد على حقوقنا في تغطية الأحداث بالمنطقة ورفض أي تضيق على حرية العمل الإعلامي".

وشدد على أن "استمرار الطريقة الأمنية القمعية بحق النشطاء المدنيين شكل من أشكال القمع والاستبداد ومصادرة الحريات، فضلا عن المعاناة التي تلحق بالنشطاء ونوابهم، ويستوجب على السلطات في المنطقة كبحها وتحمل المسؤولية في عدم تكرارها".



أشكال متعددة للاستبداد

تقييد الإعلام التركي يهدد مستقبل أردوغان السياسي

هجرة الجمهور نحو أخبار الإنترنت تعرضه لمحتوى أكثر انتقادا للحكومة



انعدام الثقة ليس مفاجئا

94 في المئة بين أنصار حزب الشعوب الديمقراطية الكردي، وتصل إلى 82 في المئة بين أنصار حزب الخير. وأكدت الدراسة أن 56 في المئة من المشاركين يرون أن الإعلام في البلاد غير حر وأنه يخضع لسيطرة الحكومة، بينما يرى نحو 40 في المئة من المشاركين أن الإعلام في البلاد حر.

أما نسبة المؤيدين على عدم حرية الإعلام وخضوعه لسيطرة الحكومة بين حزب الشعب الجمهوري، فقد بلغت 80 في المئة، وبلغت 78 في المئة بين حزب الخير و92 في المئة بين حزب الشعوب الديمقراطي الكردي.

وتؤكد التقارير المتنوعة التي خرجت من تركيا في السنوات الأخيرة على توجه أردوغان لتعزيز سيطرته على وسائل الإعلام الإخبارية. ففي أعقاب محاولة الانقلاب في يوليو 2016، أطلقت الحكومة حملة غير مسبوبة على الشخصيات المعارضة والنقاد، بما في ذلك وسائل الإعلام.

وتوثق العديد من تقارير حقوق الإنسان كيف سعت الحكومة التركية إلى تكميد أفواه الصحفيين، سواء من خلال سجنهم أو إغلاق المنافذ الإخبارية حيث تم إغلاق أكثر من 200 منفذ إعلامي، أو توجيه الشركات الاقتصادية المالية للحكومة لشراء المؤسسات الإعلامية، وتضييق الخناق على وسائل الإعلام المستقلة المتبقية على قناتها وإجبارها على الرقابة الذاتية. وتصف التقارير الدولية تركيا بأنها واحدة من أكبر السجون للصحفيين في العالم.

تميل إلى أن تكون أكثر استقلالية عن الحكومة". وأضاف أن الجانب الأكثر إثارة للقلق في المشهد الإعلامي المنقسم في تركيا، هو عدم وجود منفذ إخباري رئيسي واحد يملك أن ينأى بنفسه عن المصالح الحزبية.

وتشكل استجابة الحكومة لوباء كورونا أحد العوامل المهمة في هذا الإطار، حيث يشكك العديد من الأتراك في تغطية وسائل الإعلام التقليدية الوردية لاستجابة تركيا للوباء، فتحولوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي لرصد الحقيقة.

50 في المئة من أنصار حزب العدالة والتنمية الحاكم يرون أن الإعلام في البلاد منحاز

والمفاجأة أن الدراسة كشفت أن نحو 50 في المئة من أنصار ومؤيدي حزب العدالة والتنمية الحاكم يرون أن الإعلام في البلاد منحاز وغير محايد ولا يمكن الوثوق فيه، مشيرة إلى أن النسبة ترتفع بين أنصار حزب الحركة القومية المتحالف مع حزب العدالة والتنمية لتصل إلى 63 في المئة. وأشارت إلى أن نسبة عدم الوثوق في الإعلام ترتفع أكثر بين أنصار ومؤيدي أحزاب المعارضة، حيث تصل إلى 87 في المئة بين أنصار حزب المعارضة الرئيسي حزب شعب الجمهوري، ونحو

تشير دراسة حديثة إلى أن مراقبة وسائل الإعلام في تركيا والتضييق عليها تسببا بنتائج عكسية لأهداف حزب العدالة والتنمية الحاكم. إن مع انعدام الثقة بالإعلام المحلي يزداد توجه الجمهور نحو الإنترنت لمتابعة الأخبار باعتبار أنها لا تخضع لسيطرة الحكومة والتي غالبا ما تكون أكثر انتقادا ومعارضة لتوجهاتها ولديها مساحة واسعة لنشر المعلومات الكاذبة.

المحاسبية داخل البلاد. واستندت الدراسة التي جاءت بعنوان "الشكل المتغير للإعلام في تركيا" على استطلاع رأي المؤسسة "متربول" التركية للأبحاث، وخلصت إلى أن 70 في المئة من المواطنين الأتراك لا يثقون في الإعلام التركي، ويرون أنه منحاز وغير محايد، بينما يرى 30 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أن الإعلام التركي موثوق.

وقال الكاتب أندرو اودونوهو، الرميل الباحث في مركز إسطنبول للسياسات "يبدو أن انعدام الثقة المتزايد في وسائل الإعلام المحلية دفع الأتراك إلى الاعتماد على منافذ أخرى للحصول على الأخبار".

وأكد ماكس هوفمان المدير المساعد للامن القومي والسياسة الدولية في "مركز التقدم الأميركي" هذا الرأي أيضا. وأظهر التقرير أن الأتراك الذين يعتقدون أن وسائل الإعلام في البلاد غير موثوقة، عزفوا عن القنوات التلفزيونية وابتادوا يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار.

وبحسب التقرير، فإن انعدام الثقة عموما في وسائل الإعلام يدفع المواطنين نحو "مصادر إعلامية عبر الإنترنت

واشنطن - كشفت دراسة حديثة لـ"مركز التقدم الأميركي" "سنتر أوف أميركان بروغرس - كاب" أن غالبية الجمهور التركي لا تنثق في وسائل إعلام بلاده بالرغم من زيادة متابعتها لوسائل الإعلام عبر الإنترنت في الفترة الأخيرة.

والمفارقة التي كشفت عنها الدراسة أن ممارسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتقييد الإعلام ومحاصرة المنافذ الإخبارية قد تاتي بنتائج معاكسة وتأثير سلبي على مستقبل أردوغان السياسي.

وذكر المركز الأميركي في تقرير نشر الأربعاء على موقعه الإلكتروني، أن الاتجاهات الجديدة في متابعة الأتراك لوسائل الإعلام خلقت نقاط ضعف سياسية لأردوغان، من خلال هجرة الجمهور المتزايدة نحو مصادر الأخبار عبر الإنترنت التي تكون الحكومة أقل قدرة على السيطرة عليها، فقد يتعرضون لمحتوى أكثر انتقادا وبالتالي يصبحون أكثر عرضة لمعارضة الرئيس.

ومن المحتمل أن تعزز الاتجاهات الحالية في الإعلام الإلكتروني والتقليدي من قدرة الجهات الأجنبية على نشر المعلومات الخاطئة، وزيادة الانقسام السياسي وإضعاف

المفوضية الأوروبية تطالب منصات التواصل بالشفافية

بما يمكن عمله بالتعاون معها". ودعت المفوضية كافة شركات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتقوم الدوافع التي تقف وراءه، ثم عمدت إلى وضع روابط ومعلومات ومحتويات مفصلة لتفنيد الأخطاء وكشف التلاعب.

وتعاون المفوضية في هذا العمل مع باقي المؤسسات والعواصم الأوروبية وكذلك المنظمات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي ومنظمة الصحة العالمية وهيئات المجتمع المدني وكذلك سلطات الدول الشريكة.

ووقعت المفوضية قد قبل عام ونصف العام مدونة سلوك مع عدة منصات تواصل اجتماعي في مسعى للتعاون على مواجهة حملات التضليل، إلا أن يوروفرا رأت أنه مازال "أمانا الكثير

بوروفرا، طالبت المفوضية إدارات منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت بممارسة سياسة أكثر شفافية والتعاون بشكل أفضل، "بتقديم تقرير شهري عما تقوم به لتعقب الأخبار الكاذبة وتفنيدها".

وسعت المفوضية خلال فترة انتشار الوباء إلى مساعدة المواطنين

بروكسل - أصدرت المفوضية الأوروبية تقييما للإجراءات المتخذة في مجال محاربة المعلومات الكاذبة وتعزيز قدرة المجتمعات على مقاومة حملات التضليل خاصة حول وباء كورونا.

وجاء في وثيقة التقييم أن الأوروبيين يرون أنهم يواجهون بالإضافة إلى فيروس كورونا، وباء آخر يتمثل في حملات تضليل وشائعات كاذبة تقودها جهات خارجية بهدف زعزعة ثقة المواطنين بقدرة المؤسسات والدول الأوروبية والإضرار بالصحة العامة. وتستعرض الوثيقة ما يقوم به الأوروبيون من ردة فعل مباشرة على هذه الحملات وتقرح الخطوات المستقبلية لتعزيز هذا المنار. وبحسب ما أفادت نائبة رئيسة المفوضية فيرا

الأوروبيون يرون أنهم يواجهون وباء حملات تضليل وشائعات خارجية بهدف زعزعة ثقة المواطنين بالمؤسسات